EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

بيان

السيد أحمد أبوالغيط

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أمام الاجتماع رفيع المستوى بشأن مراجعة نصف المدة المتكاملة
لبرنامج العمل الخاص للدول الأقل نمواً
العقد ٢٠٠١- ٢٠١٠

الاثنين ١٨ سبتمبر ٢٠٠٦

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

السيدة الرئيس،

يسعدني أن أتحدث أمامكم اليوم ليس فقط باسم مصر، ولكن أيضاً باسم المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة التي تتشرف مصر برئاستها حالياً، مدركة لعمق الروابط التي توحدها مع قارتها الإفريقية.

إن اجتماعنا اليوم بمناسبة مراجعة نصف المدة المتكاملة لبرنامج العمل الخاص للدول الأقل نمواً يمثل فرصة مواتية لاستعراض التقدم المحرز فى تنفيذ ما تضمنه البرنامج من مقررات والوقوف على الأسباب الحقيقية والتحديات التى اعترضت تنفيذ هذه المقررات، ومما لاشك فيه أن عملية المراجعة ينبغى أن تعطى دفعة قوية للعمل الدولى المنسق والفعال لمساعدة هذه المجموعة من الدول على تحقيق هدفى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها. وترى مصر أنه يجب على المجتمع الدولى تقديم كل ما يمكن من دعم لمساعدة هذه الدول على مواجهة التهميش المتزايد فى الاقتصاد العالمى وعلى الاستفادة من الإمكانات العلمية والاقتصادية والبشرية المتاحة فى وقتنا الحاضر، إلى جانب الاستفادة أيضاً من ما تتيحه العولمة من فرص تنموية والعمل على تجنب آثارها السلبية على اقتصادياتها.

السيدة الرئيس،

إن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع يمثلان مسئولية مشتركة يجب أن تتحملها دول الشمال والجنوب على حد سواء، الأمر

الذى يتطلب منا جميعاً أن نسعى فيما تبقى من مدة زمنية للوصول للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل حتى عام ٢٠١٠ من خلال العمل الجاد والمشاركة الحقيقية لمساعدة الدول الأقل نمواً، مشاركة تستند إلى التضامن الدولى وإلى مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية، بالإضافة إلى الأهداف والالتزامات التى تم الاتفاق عليها فى قمة ٢٠٠٥ وتأتى على رأسها الملكية الوطنية لخطط واستراتيجيات التنمية، وأن يتم تقديم المساعدات دعماً للأولويات التنموية التى تحددها الدول في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

لقد أكدت تقارير ووثائق الأمم المتحدة المختلفة، وآخرها إعلان و إستراتيجية كوتونو في يونيو من هذا العام، جسامة التحديات التى تواجه مجموعة الدول الأقل نمواً والمتمثلة فى نقص الموارد اللازمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية وقطاعات الخدمات الرئيسية وعلى رأسها قطاعى التعليم والصحة، والحاجة إلى نقل التكنولوجيا المناسبة بيئياً لظروف هذه البلدان، مع التأكيد على ضرورة العمل على ضمان استدامة عملية التنمية فيها من خلال سرعة إدماجها فى الاقتصاد العالمى وإلغاء كافة القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية والتى تحول دون نفاذ صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة لمساعدة هذه الدول التى لم تنضم بعد إلى عضوية منظمة التجارة العالمية على الانضمام إليها.

السيدة الرئيس،

لا شك أنه سيأتى قريباً الوقت الذى تبرز فيه حقيقة أن تكرار إصدار الأمم المتحدة لقرارات لا يجرى تطبيقها على أرض الواقع بات أمراً غير ذى

جدوى وغير مقبول، إذ يجب ألا تصبح هذه القرارات مجرد التزام أدبى قد يتم الأخذ بها أو يتم فى الأغلب تجاهلها والالتفاف حولها. كما أننا لانبالغ إذا ذكرنا أن شعوب العالم تتابع عن كثب ما سيتم الاتفاق عليه من خطوات فى هذا الاجتماع، وستتابع الترجمة الجادة والعملية للاهتمام الدولى بالبلدان الأقل نمواً وفقاً للجدول الزمنى المتفق عليه فى البرنامج، مما يسمح بالارتقاء بأوضاع هذه الدول ورفع المعاناة عن شعوبها.

السيدة الرئيس،

أود في هذا السياق أن أنتقل إلى التركيز على بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة من المنظور المصرى.

فمصر تتفق مع ما تضمنه تقرير السكرتير العام من أهمية تطوير جودة الحكم، وبخاصة على المستوى الدولى، وهو ما يتطلب زيادة درجة الشفافية وديمقراطية اتخاذ القرار والمشاركة الكاملة من جانب كافة الدول فى المؤسسات الدولية وأولها فى الأمم المتحدة ذاتها، وصولاً إلى التنفيذ الأمين لأولويات أجندة العمل المتفق عليها فى الإطار الحكومى الدولى. ومن هذا المنطلق، فإن مصر ترى أن اجتماعنا هذا يمثل فرصة مواتية للخروج بتوصيات عملية قابلة للتنفيذ تسهم بصورة ملموسة فى تحسين وجه الحياة لشعوب هذه الدول الشقيقة والصديقة، التى تربطنا بها أواصر الأخوة والتضامن.

ومصر تجدد اليوم التزامها بدعم الدول الأقل نمواً لتحقيق أهدافها التنموية، فقد قدمت على مدار السنوات الماضية العديد من المساعدات الفنية لتلك الدول تمثلت معظمها فى برامج ودورات تدريبية، سواء من خلال المساعدات الثنائية أو من خلال التعاون الثلاثى لمساعدة هذه الدول على بناء قدراتها فى مجالات متعددة، شملت التعليم والصحة والزراعة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وغيرها من المجالات التى تتوافق مع مقررات قمة الألفية. وستظل مصر على عهدها بتقديم كل ما تستطيع من دعم ومساعدة لأشقائنا فى هذه الدول انطلاقاً من إيماننا الراسخ بمبادىء التضامن بين دول الجنوب، ومن اقتناعنا بأهمية التعاون الدولى فى تحقيق التنمية كركيزة لتحقيق الأمن والاستقرار على مختلف المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، وبصفة خاصة فى قارتنا الأفريقية التى تضم العدد الأكبر من بلدان الدول الأقل نمواً .

إن مصر حريصة أشد الحرص على استخدام عضويتها في لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة من اجل قيام اللجنة بإعطاء أهمية خاصة لأوضاع السلم والأمن في الدول الأقل نمواً، بما يساعد هذه الدول على توفير المناخ المناسب للنهوض بأعباء بناء السلام على المدى البعيد، وبما يحول دون تجدد النزاعات المسلحة مرة أخرى ويؤدى إلى دفع عملية التنمية في كافة المجالات.

كما استخدمت مصر عضويتها في الترتيبات شبه الإقليمية في أفريقيا خاصة في تجمع الكوميسا – الذي يضم ١٣ دولة من الدول الأقل نمواً – من

أجل زيادة حركة التجارة بين الدول الأعضاء بالكوميسا. وقد نجحت منطقة التجارة الحرة بين دول الكوميسا في توفير الفرص لنفاذ صادرات الدول الأقل نموا في الكوميسا إلى أسواق الدول النامية بالتجمع مثل مصر، فضلاً عن توفير فرص العمل للشباب وإتاحة الفرصة لنجاح العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما ساعد على الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين في الدول الأقل نمواً. ولدينا الأمل و الإصرار على العمل من أجل المزيد من الارتقاء بهذه الأوضاع نحو الأفضل دائماً.

شكراً السيدة الرئيس

--